العود إلى الانحراف وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية
دراسة حالة على عينة من الأحداث بمؤسستي الرعاية الاجتماعية
(بنين – بنات) بالدقهلية

فتحية الحوتي

ملخص

سعت الدراسة إلى محاولة إيضاح العلاقة بين العود للانحراف وبين بعض المتغيرات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الأصدقاء، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي، واستعانت بأداة دراسة الحالة لأربع وعشرين حالة من الأحداث العائدين والعائدات للانحراف (ستة عشر حالة من الذكور وثمان حالات من الإناث)، وقد انطلقت الدراسة من عدة مداخل نظرية منها الضبط الاجتماعي، الحرمان النسبي، المخالطة الفارقة، الوصم الاجتماعي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدة عوامل تتعلق بعود الأحداث للانحراف منها قسوة وإهمال الآباء لأبنائهم، فتور العلاقة بين الأحداث وأسرهم أثناء فترة الإيداع إلى جانب مخالطة المنحرفين. على جانب آخر تحددت أنماط العود للانحراف في العود العام أي ارتكاب أنماط عديدة من الجرائم تختلف عن نمط الجريمة الأولى.

Returning to delinquency and its relationship to some social variables

A case study on a specimen of delinquents at the male and female social care institutions in Dakahliya

Fethiye Houti

Abstract

The present study has sought to spotlight the relationship between returning to delinquency and some social variables such as family, poverty and friends group. The study has employed the descriptive analytical method and has used the case study tool on twenty four cases of returned male and female delinquents (sixteen males and eight females. The study is based upon theoretical approaches among which are social control, relative deprivation, differential association and stigma.

The results have shed light on several factors that lead to returning to delinquency. Chief among these are parents severity against and negligence of their children. The poor relationship between the delinquents and their families during their stays at the institutions and differentially associating with other delinquents. On the other hand, the types of returning to delinquency are determined on a general return basis in which delinquents return to crimes different from the ones committed before.

مقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضية الطفل، باعتباره قضية قومية وحضارية في الأساس، تتصل بمستقبل المجتمع المصري، وبخطة بنائه وتطوره على أسس علمية سليمة، وذلك بعد أن ظلت هذه القضية ردحاً من الزمن تعامل باعتبارها قضية اجتماعية تقع في أدنى درجات الاهتمام، وتعالج بالزاويتين الصحية والتعليمية فقط. وقد جاء الاهتمام بهذه القضية كنتاج للعديد من المشكلات والتحديات التي واجهت مجتمعنا المعاصر.

وقد مر المجتمع المصري بتغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية متسارعة تتعلق بتعميق سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة، وتراجع دور الدولة التقليدي في قطاعات عديدة كالإنتاج والصحة والتعليم وضآلة فرص العمل والتشغيل أمام قطاعات عديدة من أفراد المجتمع.[1] الأمر الذي نتج عنه تزايد العديد من المشكلات الاجتماعية التي ألقت بظلالها على بنية هذا المجتمع.

وقد كانت من أهم تلك المشكلات الجريمة – بأنماطها وأشكالها المختلفة – والتي ترتبط في طبيعتها بثقافة المجتمع ومشكلاته، وتشير بوضوح إلى تدهور وظائفه وعدم فاعلية مؤسساته الاجتماعية؛ فالجريمة والانحراف يعكسان الاستقرار والاضطراب الحادثين في المجتمع.[2]

وفي هذا السياق أضافت ظاهرة انحراف الأحداث إلى مشكلة الجريمة أبعاداً ومؤشرات حضارية ذات خطورة كبيرة على كيان المجتمع، ويعد التصدي لهذه الظاهرة المدخل الطبيعي لمواجهة الجريمة والحد منها، وبما أن الأحداث هم عماد المستقبل داخل المجتمع، فإن جنوحهم ضرر على أنفسهم وعلى مجتمعهم، وهم يشكلون قوى عاملة معطلة يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع.[3]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلة، إلا أنها تزداد خطورة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية ، كما تشير الدلائل إلى زيادتها في بعض المجتمعات العربية. أما على مستوى المجتمع المصري، فقد ترجم هذا الاهتمام في انعقاد العديد من المؤتمرات العلمية المتعلقة بالأمومة والطفولة، وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة بدراسات الطفولة، وكذا تشكيل المجلس القومي للأمومة والطفولة عام 1988، الذي يتبع مجلس الوزراء، واعتبار السنوات العشر من 1989 – 1999 عقداً تعطي فيه الأولوية لمشروعات الطفولة في خطط مصر المستقبلية.[4]

وإذا كانت ظاهرة انحراف الأحداث قد برزت كظاهرة اجتماعية لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن العود إلى الانحراف يعد من الظواهر الخطيرة التي تؤرق الباحثين في علم الجريمة، والمهتمين برعاية الأحداث الجانحين، ذلك أن العود يعد مؤشراً على خطورة المجرم، وعدم فعالية العقوبة التي تلقاها في ردعه، فالحدث العائد إلى الجريمة يمثل خطورة كبيرة على أمن المجتمع، وذلك لتأصل الإجرام في نفسه، واكتسابه سلوكا إجراميا خطيرا، وهو تكرار الفعل الإجرامي. وبذلك يصبح بؤرة لانتشار الجريمة بعد أن يصبح مجرما

وليس حدثا. الأمر الذي يفرض أن توجه السياسات الاجتماعية بكافة جوانبها وعلى كافة الأصعدة الاجتماعية للارتقاء بالطفولة. فوجود الطفولة الآمنة في المجتمع يساعد على استقراره ويدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.(5)

ومن أجل ذلك لقيت ظاهرة العود اهتماماً بالغاً من علماء القانون وعلماء الاجتماع، ووضعت العديد من الدراسات عن العائدين وعدد مرات العود، ووضعت التشريعات العقابية لجرائم العود. حتى يمكن إعادة الحدث الجانح إلى الحياة السوية من جديد.(6)

يضاف إلى ذلك أن مشكلة العود إلى الانحراف ليست مرتبطة بمرحلة عمرية معينة، وهي مرحلة صغر السن، ذلك أن آثارها تمتد إلى ما بعد هذه المرحلة، وتظل لصيقة بالشخص حتى في شبابه وكهولته، وذلك إذا لم يلق الحدث من ألوان الرعاية الناجحة والتوجيه الاجتماعي ما ينأى به عن طريق الجنوح، ويعود به إلى الطريق الصحيح. ذلك أن إجرام الكبار ليس في حقيقته إلا امتداد لجنوح الصغار وتكرار ارتكابهم الجريمة.(7)

ومما لاشك فيه أن الطرح السابق يؤكد أهمية دراسة جرائم العود عند الأحداث المنحرفين، فهناك عوامل اجتماعية تؤثر في العود إلى الجريمة والبقاء في عالم الإجرام، ومع أن الهدف من السجن هو تعديل سلوك النزيل وإقلاعه عن الجريمة، ليخرج عضوا صالحا في المجتمع، إلا أن تزايد أعداد العائدين للجريمة أصبح سمة بارزة تتفاوت أهميتها من مجتمع لآخر.

أولا: موضوع الدراسة وإشكاليتها الأساسية

تشير معطيات الواقع الاجتماعي المصري إلى مأساة حقيقية تعيش في ظلها شرائح اجتماعية عديدة، من هذه المعطيات انخفاض المستوى الاجتماعي الاقتصادي، وارتفاع معدل التزاحم السكني، وظهور خصائص كالفردية والمادية المفرطة، بالإضافة إلى انهيار وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية. الأمر الذي انعكس بدوره على فئة الأحداث حيث تشيع نماذج السلوك المنحرف ويتناقلها الأبناء عن الآباء وعن البيئة التي يعيشون فيها بكل مشكلاتها(8) ومما يزيد الأمر خطورة هو استمرار هذه السلوكيات المنحرفة مع استمرار العوامل المؤدية لها، وازدياد الواقع الاجتماعي سوءاً. الأمر الذي قد ينتج عنه العود إلى الانحراف باعتباره الحل الأمثل للخروج من بوتقة الأزمات الاجتماعية. لذلك ينبغي النظر للأحداث الجانحين على أنهم ضحايا للأوضاع الاجتماعية الأسرية، والتعليم غير السليم أو الافتقار إلى آفاق حياتية؛ وقياسا على ذلك تحاول الدراسة الراهنة أن ترصد ظاهرة العود إلى الانحراف في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة الأحداث الذين كرروا ارتكاب السلوك المنحرف، وعادوا مرة أخرى إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مجتمع البحث.

وسوف تركز الدراسة على بعض العوامل الأسرية والبيئية والمدرسية وجماعة الأصدقاء والفقر والوصم الاجتماعي، باعتبارها من العوامل التي لها تأثير

مباشر في عود الحدث إلى الانحراف، وتلك التي تدفع به إلى الاستمرار في الانحراف، وذلك بهدف مواجهة الظاهرة المعنية، ومعرفة أسباب العود إلى الانحراف.

ثانيا: أهمية الدراسة

يقودنا العرض السابق للاشكاليات الأساسية إلى التأكيد على أهمية الدراسة الراهنة، انطلاقا من بعض الاعتبارات والسياقات الاجتماعية، فلقد تصاعد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالطفولة المنحرفة والمعرضة للانحراف دون توجيه الاهتمام الكافي لدراسة ظاهرة العود للانحراف، فعلى صعيد **الأهمية النظرية** جاءت هذه الدراسة كمحاولة علمية للتعرف على العوامل المختلفة التي تدفع بالأحداث إلى العود إلى ممارسة السلوك الانحرافي بعد أن تلقوا قدرا من التوجيه والإصلاح داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وتظهر أهمية الدراسة في أنها ستساعد في إبراز أكثر المتغيرات ارتباطا بالظاهرة موضوع الدراسة.

على صعيد آخر، أبرزت نتائج العديد من الدراسات أن تكرار الحدث للسلوك المنحرف يعد بمثابة المرحلة التمهيدية لبقائه في عالم الجريمة، وأن تكرار الجنوح يؤدي ببعض الأحداث إلى تحولهم إلى مجرمين اعتياديين محترفين بعد البلوغ.(9)

ومن الملاحظ أن هناك محدودية في المعرفة المتوافرة حول ظاهرة العود لانحراف الأحداث، فضلا عن تركيز العديد من الدراسات على جوانب جزئية خاصة بالاهتمام بالمؤسسات العقابية للذكور دون الإناث، الأمر الذي يشير إلى نقص المعرفة الحالية، وبعدها عن الموضوعية.

أما على صعيد **الأهمية التطبيقية** فتحاول الدراسة الراهنة دراسة الأحداث العائدين إلى الانحراف المودعين في مؤسستي الرعاية الاجتماعية بالدقهلية (ذكور – إناث) حيث ستمثل نتائجها مرجعا علميا للدراسات اللاحقة للأحداث العائدين إلى الانحراف في مجتمعي البحث، كما أنها قد تعطي مؤشرا عن المتغيرات والعوامل المؤدية إلى عودة الحدث إلى الانحراف، مما قد يساعد في اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تمنع الحدث من التحول إلى مجرم اعتيادي. الأمر الذي قد يسهم في التحليل الأخير في الكشف عن الميول الإجرامية لدى الأحداث في مراحل مبكرة، مما يساعد صانعي السياسات في تعديل التشريعات والخطط الوقائية والعلاجية الخاصة بالأحداث الجانحين.

ووفقا لأهمية الدراسة تتحدد أهدافها على النحو التالي:

ثالثا: أهداف الدراسة

في إطار قضية الدراسة وإشكاليتها الأساسية، يتحدد الهدف الأساسي لهذه الدراسة بصفة عامة في محاولة إيضاح العلاقة بين العود إلى الانحراف وبين بعض المتغيرات الاجتماعية، باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في العود إلى الانحراف، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها:

1- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث العائدين إلى الانحراف.
2- الكشف عن العوامل المختلفة ذات الصلة بانحراف الأحداث.
3- التعرف على العوامل التي تؤدي إلى العود للانحراف مع التركيز على العوامل التي تأخذ الصفة الاجتماعية كالأسرة والفقر والمدرسة والأصدقاء والحي السكني، ومدى تأثيرها على عودة الحدث للانحراف..
4- تحديد المواقف الاجتماعية الدامغة للأحداث المنحرفين المتعلقة بتقبل المجتمع أو عدم تقبله لهم.
5- الكشف عن أنماط العود المرتكبة من قبل الأحداث العائدين للانحراف سواء الذكور أو الإناث كما حددتها الدراسة.

رابعا: تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن تساؤل أساسي وهو:

هل يرتبط العود لانحراف الأحداث ببعض المتغيرات الاجتماعية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث العائدين للانحراف؟
2- ما العوامل التي تؤدي إلى انحراف الأحداث؟
3- ما العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الانحراف؟
4- ما رد الفعل المجتمعي الذي يدفع إلى العود للانحراف؟
5- ما أنماط جرائم العود المرتكبة من قبل العائدين والعائدات لانحراف الأحداث؟

خامسا: الإجراءات المنهجية للدراسة

لما كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة الكشف عن العلاقة بين العود إلى الانحراف وبعض المتغيرات الاجتماعية، فإنه يتعين عليها اتباع الأسلوب الوصفي الذي يعتمد على التحليل المتعمق للظاهرة الاجتماعية واستخلاص النتائج لتعميمها، وقد تم الاستعانة بهذا الأسلوب بهدف وصف وتحليل العلاقة بين العود للانحراف وبعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في ذلك العود، وذلك في إطار السياق المجتمعي للحدث المنحرف، وتقديم صورة وصفية تحليلية لأسباب العود إلى الانحراف في مجتمعي البحث.

أما عن أدوات جمع البيانات ، فقد اقتضت الدراسة الراهنة الاستعانة بأداة دراسة الحالة Case Study لبعض المبحوثين والمبحوثات بمؤسستي الرعاية الاجتماعية للأحداث بالدقهلية، وذلك من خلال إجراء المقابلات المتعمقة معهم، والاستعانة بدليل المقابلة الذي يضم عدة محاور أساسية تشمل البيانات الأولية للأحداث العائدين والعائدات للانحراف، وأنماط الجرائم المرتكبة، والأسباب المؤدية لها، وأنماط العود لهذه الجرائم، وارتباط ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية.

أما عن جمهور البحث وعينة الدراسة ، فقد تم تطبيق الدراسة على أربع وعشرين حالة (ستة عشر حالة من الذكور، وثمان حالات من الإناث) حيث

توافرت في هذه الحالات العود للانحراف سواء للجريمة الأولى نفسها أو لجرائم أخرى مختلفة.

وقد جاءت المزاوجة بين حالات الذكور وحالات الإناث من أجل تقديم رؤية شاملة لظاهرة العود للانحراف، والتعرف على أنماط جرائم العود في كلتا الشريحتين، من ثم تقديم تحليل نقدي سوسيولوجي لحالات الدراسة.

سادسا: مجالات الدراسة

المجال الجغرافي: تم تطبيق الدراسة الراهنة على بعض الذكور العائدين للانحراف بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث بمدينة (نبروه) بمحافظة الدقهلية. كما تم تطبيق الدراسة على بعض الإناث العائدات للانحراف بمؤسسة الرعاية الاجتماعية (بنات) بالمنصورة، وتعد هاتان المؤسستان مقر إيداع الأحداث (البنين والبنات) بمحافظة الدقهلية بأكملها.

المجال البشري: تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من الأحداث الذكور والإناث العائدين والعائدات للجريمة، والذين كرروا السلوك المنحرف مرة أخرى أو عدة مرات، وبلغ عددهم أربع وعشرون حالة، ستة عشرة حالة من الذكور، وثمانية حالات من الإناث، وهي الحالات التي توافرت فيها شروط العود للانحراف.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر متواصلة من بداية يناير 2014 وحتى نهاية مارس 2014 تم خلالها إجراء المقابلات المتعمقة مع حالات الدراسة.

سابعا: مفهومات الدراسة

1- مفهوم العود:

يشير العود في اللغة إلى الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه، فالرجوع إلى الشيء مرة واحدة كاف ليسمي الفعل عودا والفاعل عائدا.(10)

أما العود في القانون ، فهو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا في جريمة سابقة، ولكن العود من وجهة نظر علم الاجتماع يشير إلى المجرمين العائدين الذين أدينوا بجرائم سابقة، هذا إلى جانب فئة المجرمين الذين لم يسبق لهم الوقوع في يد القانون رغم تكرار ارتكابهم الجرائم. فخروج الفرد على المعايير والقواعد الاجتماعية ينطوي على خطورة إجرامية دون الانتظار لأن يسبغ القانون على هذا الخروج صفة الجريمة أو لأن يسبغ النظام العقابي على فاعله صفة الخطورة الإجرامية.(11)

ويعرف قاموس اكسفورد العود Recidivism بأنه الانتكاس إلى الجريمة، والعائد Recidivist بأنه الشخص الذي ينتكس عادة إلى الجريمة، ويعرف الانتكاس بأنه السقوط ثانية في الخطأ والوقوع ثانية في المرض بعد الشفاء المؤقت.(12)

وينقسم العود إلى نوعين:

(أ) العود العام والعود الخاص حيث لا يتطلب العود العام أكثر من عودة الجاني

إلى ارتكاب أي جريمة جديدة حتى ولو لم تكن من نفس نمط الجريمة السابقة، بينما يتطلب العود الخاص درجة من التماثل أو التشابه بين الجريمتين السابقة واللاحقة.
(ب) العود البسيط والعود المتكرر: العود البسيط هو عودة الجاني إلى ارتكاب جريمة جديدة بعد حكم سابق واحد. أما العود المتكرر فهو ارتكاب الجاني جريمة جديدة بعد حكمين سابقين أو أكثر.[13]

2- مفهوم الحدث:

يثير مفهوم الحدث صعوبات عديدة، ومرد هذه الصعوبات يرجع إلى اختلاف المفهوم باختلاف المجتمعات وتباين التخصصات العلمية، ويعرف الحدث في القانون المصري رقم (13) لسنة 1974 الخاص بالأحداث بأنه من لم يتجاوز ثماني عشرة عاما ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة.[14] وترجع أسباب جعل أقصى سن للحدث 18 سنة إلى عدة أسباب:

أ- أن الإنسان لا يبلغ سن النضج العقلي إلا بعد إتمامه ثماني عشرة عاما، ولذا فإن النظرة الإنسانية إلى الحدث الذي لم يجاوز سنه الثمانية عشر توجب عدم معاملته معاملة المذنبين الكبار.

ب- أن سن الحداثة إنما يتحدد عند بعض فقهاء المسلمين كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك بثماني عشرة عاما.

ج- الاستجابة لتوصيات المؤتمرات الدولية وحلقات الدرس الاجتماعية برفع السن إلى 18 سنة، وقد أخذت به دول كثيرة كالأردن وتركيا والنمسا والدنمارك وفنلندا والنرويج... الخ.[15]

3- مفهوم الانحراف:

يختلف مفهوم الانحراف طبقا لوجهتي النظر القانونية والاجتماعية، فالانحراف عند رجال القانون هو نمط السلوك الذي يجرمه القانون ويستوجب عقوبات خاصة، ويعد خروجا على قيم المجتمع وتقاليده.[16] أما علماء الاجتماع ومنهم (سيلين) فيرون أن الانحراف هو مجموعة السلوكيات التي تناقض معايير السلوك أو التوقعات المؤسسية، بمعنى أن الأفراد داخل المجتمع لهم أدوار معينة متوقعة منهم، وإذا ابتعدوا أو خرجوا عن هذه الأدوار فهم في نظر المجتمع منحرفون.[17]

ويرى (جيدنز) أن الانحراف هو فعل غير متطابق مع قاعدة سلوكية أو مع مجموعة المعايير التي تلقي قبولا اجتماعيا بين غالبية أفراد المجتمع. أما (كوهن) فيصف الانحراف بأنه ذلك السلوك الذي يحيد بطريقة ما عن الأفعال التي تتوقعها الجماعة من أفرادها، أو أنه يكمن في فعل الأشياء بطريقة غير مرغوب فيها مجتمعيا.[18]

ويشير (أريكسون) إلى أن الانحراف يلفت نظر مؤسسات الضبط الاجتماعي على أنه سلوك يجب اتخاذ إجراءات ما بصدده.[19]

ويقرر (روبرت ميرتون) أنه يمكن تفسير ضروب السلوك المنحرف في

ضوء البناء الطبقي. ذلك أن الصور المختلفة من هذا السلوك تنجم أساسا عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية وخاصة بالنسبة لأبناء الطبقة الدنيا حينما يحدث التفاوت بين ما يرغبون وبين ما هو في متناول أيديهم، فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادي والتعليمي، فإنهم يواجهون بالموانع التي تحدد لهم الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم، فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر في أهدافهم أو يتواضعوا فيها، فإنهم سيصابون بالإحباط، وقد يؤدي ذلك إلى جنوحهم إذا لم تكن المعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم.(20)

وفي سياق الحديث عن الانحراف لدى فئة الأحداث، يشير مفهوم الحدث المنحرف إلى الشخص الذي يأتي من الأفعال ما يخالف أنماط السلوك المتفق عليها من قبل أفراد المجتمع من الأسوياء الذين هم في مثل عمره.(21)

ويعرف أيضا بأنه ذلك الفرد الذي تعرض لمؤثرات بيئية من نوع ما أو لأسلوب من التربية والعلاقات الوالدية والاجتماعية غير السوية مما أدى إلى تعليمه مجموعة من العادات والاتجاهات التي توجهه في مسارات مضادة للمجتمع والعدوان على الآخرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.(22) ، فلا يكون رد فعل عارض أو مؤقت لمشكلة من المشكلات التي تواجه الحدث في حياته، وإنما يبدو سوء التوافق مع الجماعة طابعا لسلوكه.

ويشير مصطلح الأحداث المنحرفين إلى أفعال الأحداث التي تعتبر جرائم إذا ارتكبها الراشدون مثل تعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب والاعتداء على الآخرين، وغير ذلك من الأفعال التي تختلف في طبيعتها من مجتمع لآخر.(23)

ومن الجدير بالذكر أنه ليس من الضروري أن يكون للحدث المنحرف تاريخ طويل من الجرائم في محاكم الأحداث ليحكم عليه بالانحراف أو الجنوح، فهناك كثير من الأحداث لم يعرضوا قط على محاكم الأحداث، ويمارسون أنماطا عديدة من السلوكيات المنحرفة التي تهدد المجتمع واستقراره.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف الحدث العائد إلى الانحراف إجرائيا بأنه: ذلك الحدث الذي سبق أن ارتكب فعلا مجرما، وصدر بحقه حكم تم تنفيذه، وأطلق سراحه أو هرب من المؤسسة، أو كان في زيارة خارج المؤسسة، ثم عاد لارتكاب أفعال إجرامية تالية، ويقضي حاليا عقوبة لتنفيذ الحكم عليه في الجريمة الأخيرة في مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث.

سابعا: المداخل النظرية للدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من عدة مداخل نظرية ذات صلة بموضوعها الأساسي وهي نظرية الضبط الاجتماعي عند (هيرشي) حيث يشير إلى أن الشخص الممتثل للعادات والتقاليد هو الشخص الذي يكون ارتباطه بالنظام الاجتماعي القائم قوي، ولا يميل إلى السلوك المنحرف، ولذلك أوضح (هيرشي) أن الشخص الذي يميل إلى ارتكاب السلوك المنحرف يكون تمسكه بالأعراف والتقاليد السائدة ضعيفا، وهو في ذلك يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة والمؤسسات

الاجتماعية الأخرى في المجتمع في منع الانحراف والوقاية منه. حيث ترى هذه النظرية أن الأسرة هي حصن أو درع القوة في حماية تقاليد وثقافة وعادات المجتمع.[24]

يضاف إلى ذلك نظرية الحرمان النسبي عند "تاونسيند" حيث يرى أن مفهوم الحاجة هو مفهوم يحدد اجتماعيا وأنه بإمكان كل فرد إعدادا قائمة باحتياجاته المتعارف عليها في مجتمعه، وعندما يصل إلى ضرورة تحديد بضع الأولويات على سلم هذه الاحتياجات نتيجة لانخفاض الدخل فهو إذن يعاني من الحرمان النسبي، وقد أكد "تاونسيند" على ضرورة قياس الحرمان ماديا واجتماعيا من خلال المشاركة في العادات اليومية وممارسات وقت الفراغ [25]، ومن ناحية أخرى فقد عرض "رانسيمان" لهذه النظرية في دراسته عن الحرمان النسبي والعدالة الاجتماعية عام 1966، واستخدم فكرة دورة الحرمان للإشارة إلى انتقال الحرمان عبر الأجيال وبشكل رئيسي من خلال أنماط السلوك والقيم والممارسات الأسرية.[26]

وهنا يؤكد كيث جوسيف Joseph أن تأثير المشكلات الاجتماعية في جيل ما يعاد إنتاجها في الجيل القادم، فالحرمان ينتقل من خلال الأسرة، ومن هنا فقد اتسع مفهوم الفقر من مجرد عدم كفاية الدخل للإنفاق على الطعام وتحقيق حاجات التعليم والصحة إلى الحرمان القابل للاستدامة من جيل إلى آخر. [27] فالحرمان الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى عجز اجتماعي إلى جانب تأثيره على الأسرة والعلاقات الأسرية وما قد ينمو معه من مواقف عدائية تجاه المجتمع قد تظهر في ألوان مختلفة من الجريمة والانحراف الاجتماعي.[28]

كما تم الاعتماد على نظرية (أدوين سذرلاند) عن المخالطة الفارقة، والتي تعتبر السلوك المنحرف سلوكاً متعلماً ويتحقق من خلال التفاعل مع الأشخاص الآخرين.[29] من خلال عملية اتصال الفرد بنماذج انحرافية، ولا يتاح له في ذات الوقت الاتصال بنماذج غير انحرافية، ويتنوع هذا الاختلاط الفارق حسب أسبقيته وعمقه ومداه.[30] وفي ضوء حالات الدراسة نجد أن هذا الاختلاط بالنماذج المنحرفة قد أتاح للعديد منهم فرصا متنوعة للاستمرار في انحرافهم والعود أيضا إلى الانحراف، وذلك بتأثير أصدقائهم المنحرفين، واستمرار تأثيرهم السلبي على بعض حالات الدراسة ودفعهم لهم للعود إلى الجريمة.

هذا بالإضافة إلى الاعتماد على نظرية الوصم stigma theory حيث ظهر مفهوم الوصمة في نظرية التسمية عند "جوفمان" Goffman في كتابه الوصمة عام 1963 تعرض فيه للمشكلات الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات، والوصمة التي يوصم بها الفرد قد تكون جسمية أو وثائقية "صحيفة حالة جنائية أو فيزيقية" أو رفقاء السوء.[31]

ويتحدد بناءً على وصم الفرد ببعض المسميات سلوكه في المجتمع، فإذا تم وصمه باعتباره منحرفا أو غير سوي، فإن ذلك قد يؤدي إلى نمط سلوكي معين يكون في اتجاه تشكيل أو صياغة سلوك متفق مع المسمى الذي ألصق به.[32]

ويفرق "ليمرت" بين نوعين من الانحراف هما الانحراف الأولي وهو الفعل الأصلي الذي قام به الفرد، واعتبره الآخرون في المجتمع انحرافا، والانحراف الثانوي والمقصود به أنه بمجرد ارتكاب الفرد للفعل الأساسي (الانحراف الأولى) والذي على أساسه تم وصم المجتمع له على أنه منحرف أو مجرم، فإن هذه الوصمة تظل لاصقة بالفرد وتعرضه للعزلة عن المجتمع. ومن هنا يبدأ في الاستجابة لرد الفعل المجتمعي بمزيد من الانحراف والسلوك غير السوي.(33)

وعلى ذلك، فإن وصم الحدث بالجريمة التي ارتكبها قد يدفعه إلى العود إلى الانحراف سواء بالاستمرار في نفس الجريمة التي تم وصمه بها (العود الخاص)، أو ارتكاب جرائم أخرى (العود العام)، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضخيم الانحراف، ويخلق مستقبلا انحرافيا، وذلك من خلال الوصم والمبالغة في رد الفعل.(34)

ثامنا: انحراف الأحداث "الأسباب والتحديات"

هناك العديد من الأسباب التي أفضت إلى تفاقم العوامل المشكلة لظاهرة انحراف الأحداث وفي الواقع الفعلي تعاني البيئة الاجتماعية للطفولة في مصر من أزمات حادة لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن نعرض لهذه الأبعاد على النحو التالي:

1- الأسرة:

تلعب الأسرة دوراً هاماً في تحديد نماذج السلوك التي يتبعها الإنسان في مستقبل حياته، ولذلك فإن تصدع الأسرة وكذلك فساد النظام فيها ينعكس أثره على السلوك الإجرامي لأفردها.(35)

وقد مرت الأسرة المصرية بتغيرات اجتماعية تجلت في تباين أدوار المرأة، وطبيعة العلاقات الأسرية، والمستوى التعليمي السائد فيها، والرؤية الاجتماعية للطفل، خاصة بعد أن تزايدت معدلات هجرة المصريين للعمل بالخارج، الأمر الذي ألقى بتأثيراته المباشرة على الأسرة وأساليب رعاية الأطفال وتنشئتهم. يضاف إلى ذلك عمل المرأة خارج نطاق الأسرة لتدبير النفقات المادية في ظل ارتفاع الأسعار، واضطرار الأب أحيانا للعمل في أكثر من مهنة. كل ذلك ينعكس سلبيا على رعاية الأطفال وحمايتهم.(36)

ويشير الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث الجانحين إلى درجة كبيرة من السوء يصل أحيانا إلى حد الحرمان من إشباع الحاجات الضرورية التي تحقق نموا سليما للأبناء الصغار، ويزداد هذا المستوى الاقتصادي سوءا نتيجة تعرض هذه الأسر للبطالة من حين لآخر.(37) الأمر الذي قد يدفع بالأبناء إلى العديد من الانحرافات والسلوكيات السلبية كالسرقة والنشل والتشرد والانحراف وتعاطي الخمور والمخدرات.

على صعيد آخر، فإن هناك أسراً منحرفة تنشئ أطفالها على الانحراف الذي يصبح من عناصر الثقافة الخاصة بها، ويعزز هذه التنشئة شيوعها في

الجماعة التي تكون الأسرة مقيمة في رحابها كجماعة القرية وجماعة الجيران وجماعة الحي في المدينة ، وتعد جرائم الأخذ بالثأر وتهريب المخدرات أمثلة دالة على أثر التنشئة المنحرفة في انتشار الجريمة.(38)

ويعد الانهيار الخلقي والقيمي داخل الأسرة في مقدمة العوامل الاجتماعية التي تدفع الحدث إلى الانحراف، ومن أهم عوامل هذا الانهيار هو انحراف الوالدين أو أحدهما، حيث أن فقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية داخل نطاق الأسرة يجعل الانحراف وسوء الخلق أمراً عادياً. وفي هذا السياق يتعلم الطفل من والديه – دون تعليم مباشر – أنماط الجريمة عن طريق تقليد سلوك الآباء، وفي هذا يقرر جلوك Glueck أن أكثر من أربعة أخماس المنحرفين الأحداث والمنحرفات ومرتكبي الجرائم الخطيرة ينتسبون إلى أسر سبق لبعض أفرادها ارتكاب الجريمة.(39)

2- الحرمان النسبي:

يشير الحرمان النسبي إلى قياس دخل الفرد بدخول الآخرين ، حيث تتدنى موارده عن الحد المقبول لدى الفرد العادي أو الأسرة العادية ، بحيث يكونوا بالنتيجة بعيدين عن أنماط وأنشطة الحياة الاعتيادية ، وفي هذا السياق يرى "تاونسيند" أن الأفراد والأسر والجماعات تعيش في حالة فقر حينما تنقصهم الموارد الكافية للحصول على أنواع الغذاء والمشاركة في الأنشطة المعيشية في المجتمعات التي ينتمون إليها. ذلك أن مواردهم أدنى من الوفاء بمتطلباتهم، وبالتالي فهم يضطرون إلى البعد أن أنماط الحياة والعادات وأوجه النشاط العادية.(40) ويتحدد الحرمان النسبي في انه عملية ينفصل الناس فيها عن مجرى الحياة الاجتماعية ، فهو لا يحصر الفقر في كون الناس يعيشون على الكفاف ، بل يؤكد على ضرورة المشاركة في العادات وأنشطة الفراغ والثقافة السياسية في الحياة اليومية، فإذا كانت ظروف الناس تحول دون هذه المشاركة **فهم محرمون نسبيا.**(41)

هذا بالإضافة إلى **العولمة** وما أحدثته من عمليات التغيير في مجالات مختلفة كالسياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية.(42) نتج عنها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، بحيث يتشكل في النهاية وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة.(43)

وقد صاحب ذلك اتساع الهوة بين الطبقات وبروز أنماط استهلاكية استفزازية، وغزو السلع الكمالية والمظهرية، ونمو القيم الاستهلاكية مع انتشارها وشيوعها كنمط عام لدى القلة، في وقت كانت تعاني فيه الأغلبية من الفقر المدقع ، الأمر الذي جعل غالبية أفراد المجتمع يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية بائسة، ويعانون من القهر والإحباط. هذا إلى جانب انتشار بعض

مظاهر الفساد وبروز بعض أشكال الانحراف الاجتماعي على الواقع المصري، وهذا ما يتنافى مع جوهر فكرة العدالة الاجتماعية Social Justice التي يكفل وجودها التضامن وتكافؤ الفرص بين المواطنين، بما يمكّن كل مواطن من الحصول على حقوقه ويساعده على التحرر من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية من أجل حياة كريمة تضمن له الحماية والفرص والالتزامات والواجبات والمصالح والمنافع الاجتماعية من خلال وجود نظام اجتماعي يمنح لكل المواطنين حقوقهم الأساسية، بما يجعلهم مشاركين في اتخاذ القرارات والتحكم في حياتهم وفي البيئة التي يتفاعلون معها.(44) وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على حقيقة هامة وهي أن علاقة الفقر بالجريمة علاقة غير مباشرة، حيث أن للفقر تداعيات ومصاحبات عديدة تسير في ركابه ، فهو يحول دون تحقيق الملكية أو توفير المدخرات، وذلك أثناء القدرة على العمل والكسب خلال حياة العمل والإنتاج.(45) وعلى جانب آخر فإن الأهوال الحقيقية للفقر – كما يظهر من كفاح الفقراء بمثابرة للهروب منه – تمتد لتشمل كافة مظاهر حياة الأفراد، مثل القابلية للمرض ، تعذر الحصول على أغلب الخدمات والمعلومات ، فقدان السيطرة على الموارد ، التبعية للطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأعلى، الوهن الشديد أمام المحن ، انعدام الأمان في مجابهة الظروف المتغايرة.(46)

وإذا كانت الجريمة ترتبط بالفقر إلى حد كبير، فإنها تقترن أيضا بالحرمان النسبي – وهو أحد مظاهر الفقر – في كثير من فرص الحياة الغذائية والتعليمية والمهنية والصحية، وحينما يعجز الفقراء عن إشباع هذه الاحتياجات نتيجة عدم قدرة الفرد على تحقيق الموازنة بين الدخل والإنفاق، حيث الارتفاع الدائم في الأسعار دون أن يقابله ارتفاع مواز في الدخل، ومن ثم يصبح الفرد – سواء من الشريحة الوسطى أو من الشريحة الدنيا – عاجزا عن إشباع حاجا ته الأساسية فإن الحرمان قد يقوده إلى طريق الجريمة والانحراف.(47)

وفي ضوء هذا الواقع طرح الفقراء آليات للتكيف مع الفقر منها: دفع أطفالهم إلى الالتحاق المبكر بسوق العمل تحت وطأة الاحتياج المادي والفقر النسبي، وما يفرضه ذلك من ضغوط مادية ونفسية على الأطفال تدفع بهم في العديد من الحالات إلى الهروب من الأسر أو من مواقع العمل تحت قسوة سوء المعاملة سواء من الوالدين أو من أصحاب الأعمال.(48) وهم بذلك يضطرون إلى ترك التعليم والعمل في أعمال حرفية أو هامشية لا تتطلب أي نوع من التعليم، أو العمل في تجارة المخدرات والسلاح.

3-المدرسة:

يؤكد علماء الاجتماع أهمية المدرسة في تنشئة الأبناء وذلك باعتبارها البيئة الثانية – بعد الأسرة – التي تستقبل الطفل حيث يقضي بها التلاميذ الجزء الأكبر من وقتهم لتلقي المعرفة واكتساب التربية التي تسهم في تكوين شخصياتهم، وتحدد اتجاهاتهم وعلاقاتهم في المجتمع مستقبلا.(49)

وإلى جانب مسئولية المجتمع في توفير التعليم لجميع المواطنين فإن

للأسرة دور هام في تعليم أبنائها وتشجيعهم على ذلك.[50] غير أن هناك عوامل عديدة تقف حائلا دون تعليم بعض الأطفال منها ما يتعلق بالأسرة، ومنها ما يتعلق بالطفل نفسه، ومنها ما يتعلق بالمناهج الدراسية والنظام المدرسي بصفة عامة، ولعل أبرز مشكلات التلاميذ هي الهروب من المؤسسة التعليمية، والذي يعد عاملا أساسيا في الانحراف، حيث يلتقون بأصدقاء ورفاق السوء في الطرقات والشوارع، والذين يمهدون لهم سبل ووسائل الانحراف، فيكتسبون بعض العادات السيئة، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الخروج عن السلوك القويم، ومن ثم ينخرطون في طريق الانحراف.[51]

بالإضافة إلى ذلك قد يكون هروب الأحداث من المدرسة نتيجة فشلهم الدراسي، وكراهية المدرسة أو مسايرة الحدث للصحبة السيئة داخل النظام الذي تتبعه المدرسة في تعليم أبنائها، فضلا عن دور القائمين على التدريس في جذب التلاميذ إلى المدرسة أو نفورهم منها.[52]

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن الفشل الدراسي يظهر واضحا عند المنحرفين في سن مبكرة، وبالنسبة للأحداث المتهمين في جرائم السرقة، يلاحظ أن غالبيتهم لم يتعلموا في مدارس قط، وأن حوالي 28,3% منهم لم يتعد تعليمهم المرحلة الأولية من الدراسة ، وأن نسبة ضئيلة منهم أتمت المرحلتين الابتدائية والإعدادية.[53]

وفي ضوء ما تقدم ، فإنه ينبغي على المدرسة أن تعمل على كشف الانحراف عند التلاميذ كجزء من وظيفتها حتى يمكن توجيه المساعدة لهؤلاء التلاميذ الذين يظهرون بعض التصرفات الشاذة والقابلة للتحول إلى سلوك منحرف، غير أن هناك بعض العوامل التي قد تحول دون ذلك كنقص الإمكانيات الموجودة في المدرسة ونقص أعداد المعلمين، والازدحام في المدارس.[54]

4- جماعة الأصدقاء:

من المعروف أن المشكلات الأسرية، والهروب من المؤسسة التعليمية، فضلا عن نقص الحاجات النفسية والاجتماعية، وغياب الإشباع العاطفي، وعدم قدرة الوالدين على احتواء أطفالهم، واستخدام العنف في التربية. كل ذلك قد يدفع بهم (أي الأطفال) إلى البحث عن وسائل بديلة كاختيار المعيشة في الشارع بحثا عن هذه الحاجات.[55]

وفي ضوء ذلك يسعى الحدث إلى الانتماء إلى جماعة الأصدقاء، والتي يفوق تأثيرها تأثير الأسرة، حيث يجد في هذه الجماعات إشباعا لرغباته وميوله، فضلا عن أنها تشعره بثقته بنفسه وقدرته على اتخاذ القرارات، وتساعده على تكوين علاقات قوية مع أقرانه، وتتفق هذه الجماعات في العمر والأهداف والقيم والمعايير والأنشطة المنحرفة.

ويؤكد (سذرلاند) أن السلوك الانحرافي يكتسب عن طريق المخالطة أي بالتداخل مع أشخاص آخرين في عملية اتصال، وتتحقق هذه المخالطة بأشخاص

تربطهم بالفرد علاقات ودية وثيقة.[56] ويعد هنا السلوك المنحرف سلوكا متعلما من خلال الاختلاط بالأنماط السلوكية الانحرافية، وبذلك فإن نسبة الاختلاط هي التي تحدد طبيعة السلوك المكتسب[57]، وتنطوي عملية تعلم السلوك الانحرافي على عاملين أساسيين:

1- فن ارتكاب الجريمة.

2- توجيه الميول والدوافع وتبرير الفرد لتصرفاته.[58]

وعلى ذلك ونتيجة لتعرض هؤلاء الأحداث لعزلة نسبية عن ثقافة الجماعات المطيعة للقانون، أو بسبب اتصالهم المتكرر بثقافات إجرامية أخرى. تنقصهم الخبرات والمشاعر والاتجاهات التي يمكن بواسطتها تنظيم حياتهم بشكل تتقبله الجماعات المطيعة للقانون.[59]

5- الحي السكني

يتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين، فإذا كان الدخل منخفضا ، فإن الأسرة تضطر للإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل، وغالبا ما يكون المسكن ضيق المساحة ويفتقر إلى المرافق الأساسية، ويتكدس فيه كل أفراد الأسرة.[60]

ويتأثر الأطفال بهذه الأوضاع السكنية المزدحمة، التي لا تخلو من النزاع المستمر والصراعات الأسرية، وفي ظل هذه الضغوط يفتقد الحدث التوجيه والتقويم، وبالتالي لا يحصل على الرعاية الأسرية اللازمة، فيلجأ إلى الشارع الذي يتعرض فيه للمخالفات والسهر بين الطرقات والانضمام إلى عصابات الأطفال.[61]

وفي هذا الخصوص فإن المسكن غير الملائم يعد وسيلة مهيئة للانحراف، وتعد الأحياء العشوائية نموذجا لتلك الأوضاع السكنية المتردية التي لا تتمتع بالحد الأدنى من فرص الحياة في كافة جوانبها الصحية والتعليمية والخدمية، ولاشك أن هناك علاقة بين الصورة الواقعية لتلك الأحياء، وبين خضوع قاطنيها لبعض الظروف والمؤثرات التي تلعب دورا بالغ الأهمية في تكوين الشخصية المنحرفة.[62]

ولاشك أن الحي السكني له أثر كبير في تحديد الوسط الذي يعيش فيه الأبناء وبالتالي تتحدد نماذج السلوك التي يختلط بها الأطفال، وتتحدد جماعة أصدقائه، فالطفل يتصل بأقرانه، ويدخل منازلهم ويلتقي بأسرهم ويقلدهم، ومن شأن ذلك أن يرتبط الطفل بأشخاص في الوسط نفسه الذي يعيش فيه خارج منزله، وقد يكون لهم سلوكا انحرافيا، وبالتالي فهم يختلطون بنماذج انحرافية، ويزداد تأثير ذلك على سلوكهم في حالة قسوة الآباء أو حرمان أبنائهم من حاجاتهم الأساسية، فيلجأون إلى ترك منازل أسرهم إلى مساكن الأسر المجاورة.[63]

وفي ضوء الطرح السابق للعوامل الدافعة للسلوك الانحرافي، ينبغي التأكيد على أن التفكك الأسري، والحرمان النسبي، وكذا المؤسسة التعليمية وسلبياتها، وجماعة الأصدقاء والأقران بالإضافة إلى الحي السكني – كعوامل دافعة للانحراف – لا تؤدي حتما إلى ارتكاب الجريمة، وإنما يزيد معها احتمال ذلك.

العود إلى الانحراف "المتغيرات الأساسية":

هناك بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العود إلى الانحراف لعل أهمها:

1- يتعلق العود للانحراف بأنماط الأسر التي ينحدر منها العائدون، فغالبية هذه الأسر تتميز بالتفكك الاجتماعي والتصدع الأسري، وعلى ذلك فإن استمرار المشكلات الأسرية الناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة تعد أحد أسباب العود إلى ارتكاب الجريمة بين الأحداث.(64)

2- ضعف مستوى التماسك الأسري لدى أسر الأحداث، وممارسة أساليب غير تربوية وغير سوية، كانخفاض مستوى الرقابة والضبط الأسري أو السيطرة والقسوة والإهمال والتفرقة بين الأبناء ونبذ الطفل وطرده من المنزل واعتباره شخصا غير مرغوب فيه. كل هذه أساليب تؤثر تأثيرا سلبيا على الحدث وتدفع به في كثير من الأحيان إلى العود للانحراف.(65)

3- إذا كان الفقر يشير إلى فقر الدخل فإنه أيضا يشير إلى الحرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة كريمة لقطاعات عريضة من السكان، ويشير فقر القدرة إلى تدني مستويات قدرات الإنسان إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وجني ثمارها، نتيجة تدني مؤشرات الوجود الأفضل (الحياة الطويلة – التعليم – امتلاك أصول كافية للإنتاج).(66) فالإنسان الفقير لا يجد فرصة تتيح له تحقيق حاجاته الأساسية، ومن ثم الاهتمام بذاته وتحسين وضعه والاهتمام بأبنائه وتعليمهم، وبالتالي تنمية قدراتهم، فهذا كله لا يتحقق بسبب عدم كفاية الدخل للحفاظ على الحياة أو بمعنى أفضل بقاء الحياة كما هي دون تطوير أو تغيير، ومع مرور الوقت يتدهور الحال إلى الأسوأ، وعلى صعيد أسر الأحداث الجانحين فإن دورة الفقر بالنسبة لهم في حالة استمرار، وإن شهدت تغيرا يكون تغيرا طفيفا يحافظ في النهاية على حالة الحرمان النسبي التي كانوا يعانون منها، وفي هذه الحالة يكون الفقر عاملا أساسيا للعود إلى الانحراف.

4- على صعيد آخر تسهم مخالطة المنحرفين واستمرار هذه المخالطة في عود الحدث إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى ، وقد يكون هؤلاء المنحرفين من داخل المؤسسة المودع بها الحدث أو من خارجها ممن لم يوقع عليهم أية عقوبة. يضاف إلى ذلك محاكاة الحدث لأقرانه، والذي يعد سببا رئيسيا لعودة الحدث سواء كان ذكرا أو أنثى إلى الجريمة.(67)

5- قد تلعب المؤسسة المودع بها الحدث دورا هاما في عودته للانحراف حيث أن غالبية تلك المؤسسات تابعة لجمعيات أهلية ومجالس إدارتها من تخصصات بعيدة عن مجال العمل الاجتماعي، ولا تخضع للإشراف الفني والخبرة المهنية. كما أن غالبية العاملين بها من العمالة المؤقتة وليس لديهم الطموح للارتقاء بمهنتهم.(68)

وعلى صعيد آخر فقد أصبحت مؤسسات الرعاية الاجتماعية مأوى للإقامة

والمأكل والمشرب، ومركزا لتعلم الإجرام، فالحدث الصغير يستقي من الحدث الأكبر المفردات والسلوكيات غير القويمة، فضلا عن تباهي الأحداث الكبار بعرض تاريخهم الإجرامي على أقرانهم، كذلك فإن عدم التصنيف والفصل بين الأحداث سنا ونوعا أي وفقا للسن والخطورة الإجرامية والمستوى الثقافي والمهني أو التعليمي، يعد احد العوامل الدافعة إلى عودة الحدث إلى الانحراف، وفي ذات السياق فإن القيود المؤسسية والمعاملة الصارمة التي يتلقاها الحدث في مؤسسة الإيداع قد تدفع به إلى الهروب منها ، يضاف إلى ذلك ضعف التمويل المالي اللازم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية مما يجعلها عاجزة عن الوفاء باحتياجات الأحداث، وعدم تحديث الأجهزة والبرامج لمواجهة المتغيرات المختلفة.(69)

6- انخفاض مستوى الاتصال الأسري لدى أسر الأحداث أثناء إيداع الحدث مؤسسة الرعاية الاجتماعية، ويعد ذلك من العوامل التي تدفع الحدث إلى الانتكاس مرة ثانية أو ثالثة والعود إلى السلوك الانحرافي، بالإضافة إلى انقطاع أو انخفاض اتصال الأسرة بالأحداث أثناء فترة الإيداع، وانخفاض التفاعل الإيجابي فيما بين أعضاء الأسرة.(70)

7- عزوف أفراد المجتمع عن تشغيل المفرج عنهم من الأحداث، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الشعور بالدونية والإحباط، ويعد ذلك من الأسباب الدافعة إلى عودة الحدث إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى.

8- ومن العوامل الأساسية للعود إلى الانحراف – سواء للأحداث الذكور أو الإناث– الوصم الاجتماعي الذي يوصمون به من قبل أفراد المجتمع بل أحيانا من قبل أسرهم وذويهم، فحينما يرتكب الحدث السلوك الانحرافي الأول يعتبر المجتمع هذا السلوك خروجا على معاييره، ويوصم الفرد مرتكب هذا السلوك بأنه مجرم، وهذه الوصمة لها دور كبير في دفع الفرد إلى الانحراف والجريمة من جديد، ويعد ذلك عود للجريمة سواء كان عود عام أو عود خاص. ويؤكد "هوارد بيكر" في كتابه الغرباء Outsiders عام 1963 أن الشخص المنحرف هو شخص طبقت عليه بنجاح هذه الصفة، ورأى أن الجماعات الاجتماعية هي التي تخلق الانحراف من خلال صنعها قواعد يمثل خرقها أو انتهاكها انحرافا، ويطلق على الخارجين عليها منحرفين أو مجرمين.(71)

9- يتفق الأحداث العائدون للانحراف على قضية أساسية وهي التمرد على المجتمع، وهذا ينم عن كراهيتهم للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما أنهم يستخدمون العنف في علاقتهم بمجتمعهم، وهم في الوقت ذاته، يمثلون عاملا لجذب أحداث آخرين لديهم الشعور بالإحباط المرتبط بتجاربهم السابقة مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمدرسة.(72) وهذه الصورة الواقعية لأفكارهم تسمح لهم بالاستمرار في عالم الجريمة والعود للانحراف أكثر من مرة.

10- يكوِّن الأحداث العائدون للانحراف ثقافة فرعية لها كيانات متميزة عن الثقافة الأكبر للمجتمع. هذه الثقافة الفرعية تتسم بأنها معارضة ومعبرة عن نفسها، وقد وصفها كل من "بيرس كوهن" و"شورت" بمسمى الثقافة الفرعية الجانحة Sub-cultural theory .[73] وفي ضوء ذلك يعتنق العائدون للانحراف مبادئ وقيم معينة تبرر لهم العود للانحراف من جهة، وما يقومون به من أفعال تتفق وثقافتهم الفرعية وتختلف عن ثقافة المجتمع من جهة أخرى.

الدراسة الميدانية:

أجريت الدراسة الميدانية على أربع وعشرين حدثاً من الأحداث بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بمحافظة الدقهلية – أربع عشرة حالة من الذكور بمؤسسة الرعاية الاجتماعية بمدينة نبروه – محافظة الدقهلية ، وثمان حالات من الإناث بمؤسسة الرعاية الاجتماعية (بنات) بمدينة المنصورة، وهذه الحالات هي التي توافرت فيها شروط العود للانحراف – سواء كان عوداً عاماً أو خاصاً – عن بقية نزلاء المؤسستين.

أما عن مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث الذكور، فتقع في نطاق مدينة "نبروه" على طريق "درين"، وتحيطها الأراضي الزراعية من كل جانب عدا الناحية القبلية حيث سور المؤسسة ومدخلها المؤدي لقرية "درين"، وترجع نشاة المؤسسة إلى عام 1965، وفي عام 1980 تم إسنادها لجمعية الدفاع الاجتماعي بالدقهلية، وتشمل المؤسسة عدة أقسام، قسم الإيداع ويضم حوالي 23 حدثا، ويستقبل هذا القسم الأحداث المحكوم عليهم بقصد إعادة تنشئتهم وتأهيلهم للعودة للبيئة الصحيحة، وقسم آخر للضيافة به 20 طفلا، ويستقبل الحالات التي ليس لها عائل أو ليس عائل مؤتمن، والواردة عن طريق الشرطة، أو عن طريق ذويهم من الأسر المفككة والفقيرة غير القادرة على رعايتهم.

أما عن مؤسسة الرعاية الاجتماعية (بنات) بالمنصورة، فتقع على طريق جسر ترعة المنصورية، وهي تابعة لجمعية الدفاع الاجتماعي بالدقهلية، وتشرف عليها إدارة الدفاع الاجتماعي بمديرية الشئون الاجتماعية، وترجع بدايتها إلى عام 2007م وتشمل ثلاثة أقسام:

1- الإيداع: ويضم من حكمت المحكمة بإيداعهن المؤسسة، ويكون الحكم محدد المدة، أو مفتوح ينتهي ببلوغ سن 21 سنة أو تعديل التدبير، وهو بحث اجتماعي نفسي للتشديد أو التخفيف من العقوبة.
2- الملاحظة: هي الحبس الاحتياطي للبنات اللائي ارتكبن أفعالا يعاقب عليها القانون، وتشمل الفترة من القبض عليهن وحتى الحكم بشأنهن.
3- الضيافة: وتضم من تحكم المحكمة بإيداعهن دار الضيافة باعتبارها عائلاً مؤتمنا، وذلك كون أسرهن سبب انحرافهن، أو المتطوعات اللائي حضرن بأنفسهن أو عن طريق أسرهن أو هيئات حكومية.

وعلى مستوى الدراسة الراهنة، فقد روعي عند اختيار الحالات تنوعها من حيث النوع، وذلك بهدف المزاوجة بين الذكور والإناث للتعرف على طبيعة وأنماط العود للانحراف في كلتا الطائفتين، والوصول إلى نتائج علمية تثري الدراسة الميدانية.

أولا: الخصائص الأساسية لحالات الدراسة

تجدر الإشارة إلى الخصائص الأساسية لعينة الدراسة حيث أسفرت المقابلات المتعمقة معهم عن تنوع الفئات العمرية لهم والتي تتراوح ما بين 14 حتى 20 عاما، كما تتنوع أصولهم ومحال إقاماتهم، ومستويات تعليمهم، ومهنهم، ومهن آبائهم، ولاشك أن مثل هذه الخصائص يمكن الاستعانة بها عند تحليل بعض معطيات الدراسة، ومحاولة تفسيرها وتحليلها.

جدول رقم (1)

توزيع حالات الدراسة وفقا لمحل الإقامة قبل الإيداع

محل الإقامة	العدد
قرية	11
مدينة	13
المجموع	24

يلاحظ من معطيات الجدول السابق أن غالبية حالات الدراسة تتركز محال إقاماتهم في المدينة ولاشك أن أنماط الجريمة وأسبابها في المدينة تتباين عن مثيلاتها في القرية، وهو ما ستوضحه نتائج الدراسة.

جدول رقم (2)

توزيع حالات الدراسة وفقا للحالة التعليمية

المرحلة التعليمية	العدد
أمي	6
تسرب من المرحلة الابتدائية	9
تسرب من المرحلة الإعدادية	4
تسرب من المرحلة الثانوية	3
تعليم ثانوي متوسط	2
المجموع	**24**

يتضح من الجدول السابق أن غالبية حالات الدراسة متسربون من المرحلة الابتدائية، وأن ست حالات من الأميين، وأربع حالات متسربون من المرحلة الإعدادية، في حين كانت هناك ثلاث حالات فقط متسربة من المرحلة الثانوية، وحالتان فقط يكملان تعليمهما في مرحلة الثانوي المتوسط، وعلى ذلك فإن غالبية حالات الدراسة لم تنل قسطا وافيا من التعليم الذي يؤهلها لمواجهة المستقبل، وهو ما يشير إلى غياب الدور الذي يلعبه التعليم في حياة حالات الدراسة.

تنوه الباحثة إلى أنه قد تم تحليل الخصائص الأساسية لحالات الدراسة فقط وفقا لجداول إحصائية، وتشمل هذه الخصائص محل الإقامة والحالة التعليمية ومهنة الحدث قبل الإيداع، أما باقي خصائص الحالات فتم استعراضها في ضوء العرض النقدي لحالات الدراسة.

جدول رقم (3)
توزيع حالات الدراسة حسب نوع المهنة قبل الإيداع

نوع المهنة	العدد
لا يعمل	4
طالب	3
سائق	1
حرفي أو عامل	11
تاجر سلاح	1
بيع مخدرات	3
خطف أطفال	1
المجموع	24

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية حالات الدراسة من الحرفيين ، وربما يتفق ذلك مع البيانات الخاصة بالحالة التعليمية لهم، حيث أنهم يشغلون مهنا لا تتطلب أي قدر من التعليم.

أما عن مهن آباء حالات الدراسة فتنوعت مهنهم ما بين العمال (10) وموظفين (2) وتاجر مخدرات(1)، بينما كان هناك (9) من الآباء ثلاثة منهم مسجونين، وستة متوفين، وحالة واحدة الأب فيها سكير ومدمن مخدرات ولا يعمل ، وحالة واحدة صياد، ويعد ذلك من قبيل السياق الاجتماعي والعائلي الذي نشأ في ظله هؤلاء الأطفال، مما قد يعد دافعا للجريمة والعود لها.

2- أسباب وعوامل الانحراف:

تتنوع الجرائم التي يرتكبها الأحداث الذكور ما بين القتل، والسرقة بالإكراه، والاغتصاب، والشروع في القتل، والسرقة، وهتك العرض، والاعتداء بالضرب، وحيازة سلاح ناري، وإحداث عاهة مستديمة، أما الأحداث الإناث فتباينت أنماط الجرائم التي ارتكبنها ما بين تجارة السلاح والدعارة، والشروع في القتل، والسرقة بالإكراه، وخطف الأطفال، وتجارة المخدرات.

ولاشك أن مهن الآباء لها تأثير مباشر على بعض حالات الدراسة، فبعض الأسر تعمل في تجارة السلاح أو تجارة المخدرات أو الدعارة فينشأ الأبناء في سياق اجتماعي ذو خصوصية معينة يفرض نفسه على واقع حياتهم، فيعتادون على ممارسة تلك الأفعال والسلوكيات المنحرفة دون مانع أو رادع، فبعض حالات الدراسة تعمل ببعض المهن الخطيرة التي تعد مؤشرا وطريقا مؤديا للانحراف، كما أنها لا تتناسب مع أعمارهم التي يمكن أن تصنف جميعها على أنها تنتمي إلى مرحلة الطفولة، كبيع المخدرات والمهن الحرفية وقيادة السيارات بالنسبة للذكور. أما بالنسبة للإناث فتركز نشاط بعضهن قبل الإيداع في تجارة السلاح وخطف الأطفال وتجارة المخدرات، وكان ذلك لاعتبارات تتعلق بالتنشئة الاجتماعية غير السوية في نطاق الأسرة في الأولى، واعتبارات تتعلق باضطرابات نفسية ناجمة عن استئصال إحدى المبيضين، من ثم الانتقام من الأطفال لاحتمال عدم الإنجاب مستقبلا في الثانية، وأخيراً اعتبارات تتعلق بالزواج من تاجر مخدرات في الثالثة.

ومع تباين الجرائم ونوعيتها طبقا لمرتكبيها سواء من الذكور أو من الإناث تتباين أيضا أسباب وعوامل ارتكاب هذه الجرائم كالتفكك الأسري ، والفقر، وأصدقاء السوء، والبيئة الاجتماعية التي نشأوا في أحضانها، والتي تسمح لهم بالعديد من السلوكيات المرفوضة اجتماعيا كتعاطي المخدرات والتجارة بها، وتجارة السلاح، وممارسة الجنس، وحمل السلاح منذ الصغر بدعوى الدفاع عن النفس، وانعدام رقابة الأسرة.

وتلعب العوامل الأسرية دوراً هاماً في ممارسة السلوك المنحرف، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن غالبية المنحرفين قد جاءوا من أسر مفككة، سواء كان التفكك ماديا أي بالانفصال بين الوالدين حيث يقيم الحدث فترة لدى الأب وأخرى لدى الأم ، أو كان هذا التفكك معنويا بمعنى كثرة النزاعات والمشاجرات في نطاق الأسرة. الأمر الذي ينعكس سلبا على الأبناء.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية كيف أن بعض الأسر من خلال تفككها قد دفعت بأبنائها إلى طريق الانحراف (الحالتين 5 ، 7) من الذكور حيث كانا يقيمان حينا مع الأب وحينا مع الأم ، والحالة (19) من الإناث. هذا فضلا عن فقدان الرقابة على الأبناء.

على صعيد آخر تتباين العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة وأسبقيتها في إحداث تأثيرات تدفع بالأحداث المنحرفين إلى ارتكاب الجريمة منها التفكك الأسري والفقر (الحالات 3 ، 5 ، 7) ، أصدقاء السوء (الحالات 2، 4 ، 5 ،6 ،7، 9، 13)، البيئة والتنشئة الإجرامية (الحالات 3 ، 5 ، 11، 12 ، 17، 19).

ولاشك أن الاعتياد على ممارسة سلوكيات معينة منذ الصغر أمام الأبناء وخاصة في حالات الإناث – وتنشئتهم عليها كممارسة الجنس، وتعاطي المخدرات، والغياب عن منزل الأسرة دون رقابة كلها عوامل مؤدية للجريمة، فالأم التي تشجع ابنتها على ممارسة الجنس (الحالة (17)، والأب الذي يعلم ابنته إدمان المخدرات (الحالة 19) يعد من قبيل تعلم الإجرام منذ الصغر وتلقي الأبناء دروسا واضحة في الجريمة والتنشئة الإجرامية.

3- العوامل المؤدية للعود للانحراف:

شملت جرائم العود للأحداث الذكور أنماطا مختلفة من الجرائم كالسرقة بأنواعها (الحالات 1، 2، 3، 4، 6، 7، 9، 11، 13، 14)، وحيازة سلاح ناري (الحالات 5، 12، 15)، جرائم الاعتداء بالضرب على الأشخاص (الحالات 3، 10)، هتك العرض (الحالات 8 ، 16).

ويختلف السياق الذي يتم فيه العود للانحراف لبعض حالات الدراسة، ففي الحالة الأولى هرب صاحبها من المؤسسة بعد ثمانية أشهر من الإيداع في جريمة قتل وحرق منزل، ثم ارتكب الجريمة الثانية (العود الثاني) وهي السرقة، ثم أفرج عنه وارتكب جريمة السرقة (العود الثالث). من ناحية أخرى، هرب صاحب الحالة السابعة بعد ثلاثة أشهر من إيداعه المؤسسة في جريمة الاعتداء بالضرب على أحد الأشخاص، ثم ارتكب الجريمة الثانية وهي السرقة (العود الثاني). أما الحالة

التاسعة فكان نمط العود لديها في سياق مختلف، حيث أنه أثناء زيارته لأسرته قام بالسرقة وتعاطي المخدرات قبل عودته للمؤسسة من جديد.

أما على صعيد العوامل التي تؤدي بهم إلى العود للانحراف، فبالإضافة إلى العوامل السابقة وتأثيرها على عودتهم إلى طريق الانحراف، تبرز عوامل أخرى كالوصم الاجتماعي، فغالبية الحالات تم وصمهم بنمط الجريمة التي ارتكبوها. هذا بالإضافة إلى استمرار تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية كالعنف الذي يمارسه آباؤهم ضدهم في نطاق الأسرة، ووجود الأصدقاء أنفسهم، واستمرار الإقامة في الحي السكني نفسه. وفي هذا السياق أوضحت الدراسة أن طبيعة المكان الذي يعيش في سياقه الحدث – والذي أحيانا يتميز بطبيعة خاصة مثل تجارة السلاح والذخيرة – قد تدفع بالحدث إلى اعتياد حوزة السلاح والتعامل به مع الآخرين مثل مراكز المنزلة والمطرية ومنية النصر. وعلى ذلك فإن عدم زوال العوامل الأساسية المؤدية للانحراف منذ البداية، واستمرار تأثيرها بقوة قد تدفع بهؤلاء الأحداث إلى أنماط انحرافية أخطر من ذي قبل.

وإذا كانت جرائم الأحداث الإناث قد تحددت في أنماط معينة من الجرائم كتجارة السلاح والمخدرات والدعارة وخطف الأطفال، فإن أسباب العود للانحراف لديهن تمثلت في استمرار تأثير البيئة الاجتماعية لهن على أسلوب حياتهن، بالإضافة إلى الشعور بالنبذ الاجتماعي من قبل الآخرين، ووصمهن بالانحراف وبنمط الجرائم التي ارتكبنها. هذا بالإضافة إلى بعض السمات المميزة لبعض حالات الإناث كالمرض حيث تم استغلال مرض إحدى الحالات بالبارانويا من قبل بعض العاطلين في خداع أحد سائقي التوك توك وضربه وسرقته (الحالة 22)، كما تم استغلال ما تتمتع به إحدى الحالات من سمات معينة كالجمال في السرقة بالإكراه بمساعدة أقاربها (الحالة 24).

وإذا ما انتقلنا من هذه المنطلقات إلى أنماط العود للانحراف لوجدنا أن غالبية جرائم العود للذكور تتركز في العود العام للجريمة بصفة عامة، أي عدم التخصص في نمط معين من الجرائم فالجريمة الثانية وهي جريمة العود تختلف عن الجريمة الأولى، وبلغ عدد جرائم العود العام للذكور تسع حالات. أما العود الخاص وهو التخصص في نمط واحد من الجريمة، فبلغ عدد هذه الجرائم للذكور سبع حالات وتمثلت في جرائم السرقة وهتك العرض وحيازة سلاح ناري.

أما بالنسبة لأنماط جرائم العود لدى الإناث فتركزت غالبيتها في العود الخاص للجريمة، وتنوعت ما بين جرائم الدعارة والقتل والسرقة بالإكراه وتجارة المخدرات، وشملت هذه الجرائم خمس حالات عود عام، وثلاث حالات عود خاص.

نتائج الدراسة الميدانية: الاستخلاصات الأساسية

سعت الدراسة الراهنة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث العائدين للانحراف:

(أ) أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أعمار حالات الدراسة الذكور والإناث(*) تتراوح ما بين 14 وحتى 20 عاما، كما تتنوع محال إقاماتهم فغالبيتهم من المدينة، الأمر الذي يدعم ويرسخ لعوامل الانحراف حيث الاختلاط بالنماذج المنحرفة، فالحياة في المدن تتيح فرص الاتصال بالآخرين، وتعدد الأسباب المؤدية للانحراف.

(ب) غالبية حالات الدراسة من المتسربين من التعليم سواء من المرحلة الابتدائية أو من المرحلة الإعدادية، وذلك وفقا لعوامل عديدة منها الهروب من المدرسة أو ترك التعليم لأسباب تتعلق بفقر الأسرة أو بالحدث نفسه كالنفور من التعليم.

(ج) على صعيد آخر تتباين مهن آباء حالات الدراسة، فغالبيتهم من أصحاب المهن البسيطة كجمع القمامة، والعمل بالخردة، والمهن الحرفية، وقيادة سيارات الأجرة ، وتجارة المخدرات، و تجارة السلاح. أما مهن حالات الدراسة قبل الإيداع، فتنوعت أيضا ما بين الأعمال الحرفية، وتجارة المخدرات وتجارة السلاح، وخطف الأطفال، وجميعها مهن تتناسب مع مستويات تعليمهم المتدنية. غير أنها تختلف إلى حد ما عن مهن آبائهم، باستثناء الحالة (17) وهي من الإناث وكانت تعمل بتجارة السلاح وهي مهنة الأسرة، حيث يعمل بها الأب وأسرته التي ينتمي إليها. وحاليا يقضي الأب عقوبة في قضية سلاح.

(د) أما على صعيد الدخل المادي لبعض حالات الدراسة قبل الإيداع، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن ارتفاع ملحوظ لدخول بعض الحالات، وبخاصة التي تعمل بتجارة المخدرات، حيث بلغ الدخل اليومي لإحدى حالات الذكور 1500جنيه (الحالة 3)، وهو ما يعد مؤشرا يدق ناقوس الخطر حول استمرارية الانحراف أو العود له مرة أخرى بدافع العامل المادي. هذا مع وضع صغر سن الحالة (16 سنة) في الاعتبار.

وفي هذا السياق أيضا كانت إحدى حالات الإناث (الحالة 17) والتي كانت رغم صغر سنها (14 سنة) تعمل بتجارة السلاح، و كان يدر عليها دخلاً مرتفعاً. وكان العامل الأساسي في إمتهانها هذه المهنة هي الأسرة التي كانت تعمل بتجارة السلاح (كما سبق التوضيح).

(*) يبلغ إجمالي المبحوثين الذكور ستة عشرة حالة، والمبحوثات الإناث ثمان حالات.

2- أسباب وعوامل الانحراف:

أ- الأسرة:

تبين من خلال الدراسة أن هناك أسرا تنشئ أبناءها على الانحراف وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية كالتعود على حمل السلاح منذ الصغر (الحالة 15)، أو اعتياد الأم ممارسة الجنس مع أشخاص غير الزوج أمام ابنتها (الحالة 17)، أو تعليم الأب ابنته تعاطي المخدرات (الحالة 19). فيخرج للمجتمع ضحايا تنشئة اجتماعية غير سوية، يرتكبون ألوانا مختلفة من الانحراف قد تمتد معهم عبر سنوات حياتهم.

وهنا تتجلى نظرية الضبط الاجتماعي، حيث ترى أن التفكك الأسري وغياب الأب وفقدان السيطرة على الأبناء، ورفض القيم السائدة، ينتج عنه تصارع القيم النظامية مع المنحرفة للتحول بصورة كاملة للسلوك المنحرف القائم على رفض المسئولية أو إنكارها.(74)

ب- الحرمان النسبي:

أوضحت الدراسة أن غالبية الحالات ينتمون إلى أسر تعاني من الحرمان النسبي، ويعد الدخل المنخفض من السمات الأساسية المميزة للفقر ولأولئك الذين يعانون من تدن واضح في مختلف فرص الحياة، ولا يكفي دخلهم لتحقيق مستوى معيشي لائق. ويتضح ذلك من طبيعة المهن التي يمتهنها آباء بعض الحالات حيث يعمل بعضهم في مهن تدر دخلا ضئيلا كجمع القمامة، والخردة (الحالتين 3، 4)، سائق عربة الكارو (الحالة 21)، فران (الحالة 23)، عامل (الحالات 12 ، 15 ، 16)، مهن حرفية (الحالة 8)، لا يعمل (الحالة 20)، الأمر الذي يدل على حالة الحرمان النسبي التي عاشت في ظلها حالات الدراسة، حيث نشأت في بيئة فقيرة تعاني من نقص في كثير من فرص الحياة الغذائية والصحية والتعليمية... الخ، الأمر الذي قد يكون له دور في انحرافهم ، فالفقر أكثر من مجرد وضع اقتصادي ، إنه أسلوب ونمط حياة، وطبقا لتصور "تاونسيند" فإن الحرمان النسبي عملية ينفصل فيها الناس عن مجرى الحياة الاجتماعية والمشاركة في العادات وأنشطة الفراغ.

على صعيد آخر، فإن الفقراء في مصر يشغلون مهنا محددة، ويقيمون في تجمعات سكنية خاصة بهم، إلا أنهم ليسوا في عزلة عن العالم المحيط بهم ، وليسوا في عزلة عن الاحتكاك اليومي بعالم الطبقة المتوسطة بل يمكن أن تضم الأحياء العشوائية والفقيرة خليطا من الفئات المتوسطة والدنيا، كما أن العولمة قد ساهمت في تكثيف صور ومظاهر الاستعراض الطبقي من خلال وسائل الإعلام وشبكة الانترنت فالتليفزيون ينقل لهم عبر الإعلانات والأفلام ودراما المسلسلات مظاهر عديدة لحياة الأغنياء ، وبالتالي يساهم كل ذلك في انجذاب بعض فئات الفقراء نحو الثقافة الاستهلاكية، مما يشكل ضغوطا كبيرة على أولئك الفقراء الذين يعانون من صور الحرمان الحقيقية.(75)

ج- المدرسة:

أوضحت الدراسة الميدانية أن غالبية الحالات قد تسربوا من مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، وذلك بفعل عوامل عديدة كالهروب من المدرسة بتشجيع من أصدقائهم أو بسبب نفورهم من التعليم، أو بسبب الأسرة وعدم تدعيمها لقيمة التعليم ودوره في تهذيب الفرد، فتدفع بعض الأسر أبناءها إلى العمل في سن مبكرة (الحالة 21) حيث عمل سائقا مثل والده في سن 13 سنة.

هذا بالإضافة إلى بعض الحالات كانوا من الأميين (الحالات 9، 12، 13) من الذكور، والحالتان (18، 20) من الإناث حيث كانت الأولى لا تعمل، والثانية تعمل بخطف الأطفال نظير خمسين جنيها للطفل.

وعلى ذلك، فإن الشخص المنحرف طبقا لتصور "هيرشي" يقل امتثاله للعادات والتقاليد ويكون ارتباطه بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ضعيفا، ولاشك أن ذلك ينم عن ضعف دور هاتين المؤسستين في منع الانحراف أو الحد منه.[76]

د- الأصدقاء:

أكدت الدراسة الميدانية أن الأصدقاء الذين يرتبط بهم الحدث يؤثرون تأثيرا قويا على سلوكه، وخاصة إذا كان هؤلاء الأصدقاء من المنحرفين، حيث يصبحون عاملا مساعدا، يسهم في تدعيم السلوك المنحرف. فقد أشارت حالات الذكور (2، 3، 4، 5، 6، 7، 9، 13) أن سبب انحرافهم هم أصدقائهم، فمنهم من تعلم السرقة والنوم في الشارع (الحالتان 2، 7)، ومنهم من تعلم تعاطي المخدرات وتناول الحشيش والبانجو (الحالات 3، 4، 9).

وهنا تبرز نظرية (أدوين سذلاندر) عن المخالطة الفارقة وتعلم السلوك المنحرف من خلال الاختلاط بنماذج إجرامية منحرفة، وكذا نظرية "تراشر" عن العصبة الجانحة بما تقدمه من حماية لأفرادها مما يسهل تنفيذ أعمال الانحراف وتبادل الخبرات المنحرفة.

هـ- الحي السكني:

يعد الحي السكني هو المرآة الصادقة التي تعكس قيم الأفراد وعاداتهم، فالحي له دور كبير في تنشئة أفراده وإكسابهم القيم الخاصة به، وهناك بعض الأحياء تعد مناطق جذب للجريمة وتتسم بتدني المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكانها، ويعيش بها نسبة كبيرة من المنحرفين.

وفي ضوء نتائج الدراسة الراهنة، تبين أن بعض الحالات قد نشأت في أحياء يعمل قاطنوها بتجارة المخدرات. من ثم جاءت هذه الحالات حاملة معها ما نشأت عليه من قيم وأفكار ومعتقدات تبرر هذه المهنة (الحالة 3) من الذكور والحالة (19) من الإناث ورغم أنها لم تعمل بتجارة المخدرات إلا أنها كانت تتعاطاها بتشجيع من الأب.

3- العوامل المؤدية للعود إلى الانحراف:

أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك عوامل عديدة تتعلق بعود الأحداث إلى الانحراف من هذه العوامل:

أ- قسوة وإهمال الآباء لأبنائهم من حالات الدراسة إلى حد طردهم من المنزل (الحالة 3)، إلى جانب استمرار المشكلات الأسرية. وفي هذا الصدد أشار جلوك (Gluck) أن 60% من الأحداث ينتمون إلى عائلات يسودها التفكك، واستخدم مفهوم البيوت المحطمة Broken Houses للدلالة على البيوت المحرومة من العطف والحنان لفقد الأبوين أو السجن أو الانفصال حيث أنها تقف حجر عثرة دون إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها، وبذلك يصبح الأبناء مهيئين للانحراف أو العود مرة أخرى إلى ممارسة السلوك المنحرف.(77)

ب- انخفاض أو فتور العلاقة بين الأحداث وأسرهم أثناء فترة الإيداع في المؤسسة (الحالات 1، 6، 8). الأمر الذي يؤثر على علاقاتهم بأسرهم. إضافة إلى شعورهم بالنبذ والإهمال من قبل أفراد أسرهم. سواء أثناء وجودهم بالمؤسسة أو بعد الإفراج عنهم، وهذا ما يدفع كثير من الأحداث إلى العود إلى ممارسة السلوك المنحرف لأنه يشعر بكراهية أسرته ونفورها منه، لأنه أصبح مصدرا للعديد من المشكلات بالنسبة لها.

جـ- أكدت غالبية حالات الدراسة أن مخالطة المنحرفين كانت أحد العوامل المساهمة في العود إلى الانحراف، حيث تستمر علاقاتهم بأقرانهم القدامى. هذا إلى جانب شعورهم بنبذ وإهمال أسرهم لهم، الأمر الذي يكون مدعاة لعودتهم مرة أخرى إلى الجريمة، وليس هذا عاملا أساسيا، وإنما قد يكون من العوامل المساعدة على العود إلى الانحراف. ويحكم ذلك في العديد من الحالات وجود اتفاق مسبق في الميول الانحرافية وتجانس في العادات والصفات، بالإضافة إلى وجود الاستعداد الطبيعي والميل الفطري للسلوك المنحرف. وقد أكدت ذلك غالبية حالات الدراسة من الذكور.

د- أما على صعيد حالات الإناث، فكانت أسباب العود لديهن متنوعة ما بين التنشئة المنحرفة في نطاق الأسرة، كممارسة الأم للجنس أمام ابنتها الحالة (17)، وتعليم الأب لابنته تعاطي المخدرات الحالة (19)، والتعرض لاضطرابات نفسية نتيجة احتمال عدم الإنجاب بسبب استئصال المبيض فاتجهت إلى خطف الأطفال الحالة (20). ولاشك أن استمرار تأثير هذه العوامل حتى بعد الإفراج عليهن، وكذا العودة للبيئة الاجتماعية نفسها واستمرار تأثيرها عليهن. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عودتهن مرة أخرى إلى الانحراف.

هـ- أكدت بعض حالات العود للانحراف (الحالة 10) كراهيته للمجتمع الذي يعيش فيه، ويتضح ذلك من خلال الجريمة الأولى وهي إحداث عاهة مستديمة، حيث تعرض بعدها للتعذيب وهتك العرض في مراكز الشرطة، وذلك تحت تهديده بحبس أفراد أسرته، الأمر الذي جعله ناقم على مجتمعه، فجاءت الجريمة الثانية

(العود) ضرب ضابط بمطواة، ويشير ذلك إلى استخدامه للعنف في علاقته بأفراد المجتمع تحت تأثير تلك الضغوط الاجتماعية والنفسية.

4- المواقف الاجتماعية الدامغة للمنحرفين (الوصم الاجتماعي):

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية حالات الدراسة يشعرون بوصم المجتمع لهم سواء من أسرهم أو من غيرهم. الأمر الذي يحول دون إندماج الأحداث المفرج عنهم في المجتمع. حيث يصم أفراد المجتمع الحدث بالجريمة التي ارتكبها سواء كانت السرقة أو المخدرات أو الانحراف الخلقي أو النبذ الاجتماعي بصفة عامة، الأمر الذي يعد أحد أهم العوامل في عود الحدث إلى الانحراف مرة أخرى، ولاشك أن ذلك يتفق مع ما جاءت به نظرية الوصم.

5- أنماط جرائم العود المرتكبة من قبل العائدين والعائدات للانحراف:

كشفت الدراسة الميدانية عن أن غالبية أنماط العود لدى الأحداث – عينة الدراسة – قد تحددت في العود العام أي ارتكاب أنماط عديدة من الجرائم تختلف عن الجريمة الأولى التي عوقبوا بسببها، وتحددت جرائم العود في السرقة، حيازة سلاح ناري، سرقة السيارات، الدعارة.

على جانب آخر تحددت أنماط العود للانحراف لدى بعض الحالات في العود الخاص أي نمط الجريمة الأولى نفسها، وتحددت في السرقة، وسرقة المساكن، وهتك العرض ، والدعارة، والشروع في القتل، والسرقة بالإكراه، وتجارة المخدرات (الحالات 4، 6، 8، 18، 21، 22، 23) على التوالي:

وعلى ذلك فإن العود العام يعد أكثر شيوعا بين الأحداث العائدين والعائدات، ويدل ذلك على أن انحرافهم لم يأخذ صفة الاحتراف. على جانب آخر تحدد عدد مرات العود للجريمة في بعض الحالات ثلاث مرات (الحالة 5)، بدأت بشروع في قتل ثم حيازة سلاح ناري، وأخيرا السرقة، ويعد ذلك عود عام للجريمة. أما بقية حالات الدراسة ، فكان العود فيها عودا للمرة الثانية فقط.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بما يلي:

1- نظرا للأهمية البالغة لدور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية ودورها في حماية الأحداث من التعرض لمؤثرات الانحراف، وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية السوية، ينبغي إنشاء مراكز متخصصة لحل مشكلات الأسرة، فضلا عن تحملها جانبا من المسئولية الجنائية في حالة عدم القيام بأدوارها تجاه أبنائها.

2- أهمية توثيق الصلة بين المدرسة والأسرة لحل مشكلات التلاميذ المعرضين للانحراف.

3- التركيز على أهمية التوعية الدينية من قبل وسائل الإعلام ومعالجة قضايا جنوح الأحداث.

4- العناية ببرامج الرعاية اللاحقة لخريجي مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وهي الوسيلة العملية لتوجيهه وإرشاده ومساعدته بعد الإفراج عنه في الاندماج والتكيف مع المجتمع ، وذلك للحد من تكرار عود الحدث إلى الانحراف مرة أخرى.

5- التأكيد على أن الأحداث المفرج عنهم قد تلقوا العقوبة تجاه أفعالهم المنحرفة، ومحاولة تغيير نظرة المجتمع لهم وعدم وصمهم بالمنحرفين.

6- أهمية إسهام أجهزة الدولة ذات العلاقة بالأطفال والأحداث الجانحين، من خلال تفعيل برامج وأنشطة المدارس والأندية الرياضية للحد من تعرض الأحداث للانحراف أو تكرار الأفعال المنحرفة.

7- توفير التمويل المالي اللازم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك من أجل الوفاء باحتياجات الأحداث ، وتطوير أجهزتها وبرامجها الموجهة للحدث.

8- ضرورة الفصل بين الأحداث في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفقا للسن والخطورة الإجرامية والمستوى الاجتماعي والثقافي والمهني والتعليمي إن وجد حيث أن ذلك من شأنه أن يحد من جرائم العود لدى الأحداث وتعلم أنماط انحرافية جديدة من مخالطة المنحرفين.

9- ضرورة الاهتمام بأطفال الشوارع المعرضين للانحراف لأنهم يمثلون قنبلة موقوتة فهم منحرفو الغد إذا لم يتم توفير الحياة الكريمة لهم، وحمايتهم من أخطار التواجد في الشوراع بعيدا عن الأسرة.

10- أهمية وجود برامج متخصصة لدمج الأطفال المنحرفين في السياق المجتمعي بما يسمح بإعادة تأهيلهم، وذلك من خلال التعاون مع مكاتب العمل ومجالات التشغيل في البيئة لحل مشكلات التوافق المهني، وفتح مجالات لتشغيل الأحداث كجهود وقائية.

11- تفعيل الأدوار الاجتماعية لأقسام الاجتماع بالجامعات والمعاهد العليا للاهتمام بظاهرة عود الأحداث للانحراف من خلال المناهج التعليمية والأبحاث العلمية.

قائمة المراجع

(1) نجوى حافظ، اتجاهات جناح الأحداث في خمس سنوات 79 إلى 1983، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995، ص8.

(2) عبد الفتاح عبد النبي وثريا عبد الجواد، الأحداث المعرضون للانحراف في مصر، المجلة الجنائية القومية، المجلد السابع والثلاثون، العدد 13، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، نوفمبر 1994، ص111.

(3) حسن الجوخدار، قانون الأحداث الجانحين، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 2005، ص 8.

(4) عبد الفتاح عبد النبي وثريا عبد الجواد، مرجع سابق، ص ص 141: 142.

(5) محمد الجوهري وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 309.

(6) من هذه الدراسات

William Joseph, An Investigation of the social experience values and human needs of male Juvenile delinquent in dissertation abstracts international, Vol. 45, No.3, September 1984, p. 1059.

(7) محمود سليمان موسى، قانون الطفولة الجانحة والمعاملة الجنائية للأحداث، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 2006، ص4.

(8) فاطمة محمود يوسف، انحراف الأحداث في المناطق العشوائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات ، جامعة عين شمس، 2004، ص4.

(9) مصطفى العوجي، مبادئ الرياض التوجيهية للوقاية من انحراف الأحداث، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد (18)، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 2001، ص12.

(10) علي بن سليمان الحناكي، الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 21.

(11) جلال الدين عبد الخالق، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية (الجريمة والانحراف)، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص ص 60 :61.

(12) Morris N., Definition of Recidivism, the third international congress on criminology, London, 1957, P. 50.

(13) صالح العمري، العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 28.

(14) شريف سيد كامل، الحماية الجنائية للأطفال، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010، ص1.

(15) جلال الدين عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 48: 49.

(16) أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص 106.

(17) بوفولة خميس، الانحراف، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010، ص ص 23: 24.

(18) John Tierny, Criminology: Theory and context, prentice hall = harvester wheatsheef, London – New York, free press, 1994, P. 20.

(19) Eriksonh, Notes on the sociology of Deviance, in H.S. pecker, the other side perspective on deviance, New York, free press, 1964, P. 43.

(20) السيد الحسيني، مفاهيم علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1987، ص ص 224: 226.

(21) وفاء محمد حسين، البيئة وجناح الأحداث: دراسة اجتماعية لعينة من الأحداث الجانحين وغير الجانحين في مدينة بني سويف، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب فرع بني سويف، جامعة القاهرة، 1999، ص12.

(22) محمد علي الهمشري وآخرون، مشكلة الأطفال الجانحين، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان الرياض، 2007، ص ص 12: 13.

(23) Philipson Micheal, Sociological Aspects of Crime and Delinquency, London, 1971, P. 171.
(24) آمال فهمي عبد الكريم، استخدام مدخل الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتعديل الاتجاهات الانحرافية للأحداث المعرضين للانحراف، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2005، ص ص 54: 55.
(25) اندرو وبيستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية- ترجمة: حمدي حميد يوسف، الطبعة الثالثة، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، 2004 ، ص 29.
(26) جون سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة، المجلد الثاني، القاهرة، 2011، ص 43.
(27) Michael Man and others, Macmillan student Encyclopedia of Sociology, Macmillan press, 1978, pp. 77-78.
(28) محمد سيد فهمي، العدالة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، يناير 2014، ص 210.
(29) Frances Heidensohn, Crime and society, Hong Kong, 1989, P. 151.
(30) علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 97.
(31) رولا عودة السوالقة، المساندة الاجتماعية للأحداث المُساء إليهم جنسيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012، ص ص 28: 30.
(32) سلوى عثمان الصديق وجلال الدين عبد الخالق، انحراف الصغار وجرائم الكبار: الحدود والمعالجة، المكتب الجامعي الحديث، د.ت ، ص 34.
(33) سعيد عبد العال، نظرة تحليلية لمشكلة انحراف الأحداث في المجتمع المصري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس، القاهرة، 1998، ص ص 207: 208.
(34) جون سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة ، المجلد الأول، القاهرة ، 2011 ، ص 443.
(35) إسحق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 109.
(36) عبد الفتاح عبد النبي وثريا عبد الجواد، مرجع سابق، ص ص 128: 129.
(37) سعد المغربي، انحراف الصغار، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 125.
(38) سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، ص ص 125: 126.
(39) جلال الدين عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 159: 160.
(40) أندرو ويبستر ، مرجع سابق، ص 40.
(41) أمل عبد الفتاح شمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013، ص 24.
(42) السيد يس، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، 2003، ص 18.
(43) أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: الإنسان العربي في ظل متغيرات كوكبية ، عالم الفكر، الكويت، 1999، ص 95.
(44) محمد سيد فهمي ، مرجع سابق، ص ص 28 – 29.
(45) Pacion M., urban problems, Routledge London and New York, p. 43-44.
(46) ألن ب درننج ، الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر، ترجمة : محمد صابر ، الطبعة العربية الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، معهد مراقبة البيئة العالمية "وورلد واتش"، وثيقة (92)، 1991، ص10.
(47) أمل عبد الفتاح شمس، مرجع سابق، ص 24.
(48) عبد الفتاح عبد النبي وثريا عبد الجواد، مرجع سابق، ص ص 127-128.

(49) محمد طلعت عيسى وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، د.ن ، ص 163.
(50) رشيد الرينكة، نحو استراتيجية إسلامية موحدة لحماية الطفولة الجانحة، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى، د.ن، المغرب ، 2003، ص56.
(51) صالح العمري، العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص ص 90: 91.
(52) محمد طلعت عيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 164.
(53) صالح العمري، مرجع سابق، ص ص 91: 92.
(54) Robison M. Sophia, Juvenile delinquency: its nature and control, New York, 1990, P. 144.
(55) أبو بكر مرسي، ظاهرة أطفال الشوارع، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 2001 ، ص 122.
(56) عبد الفتاح الصيفي ومحمد زكي أبو عامر، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1995، ص ص 212: 213.
(57) Frances Heidensohn, op. cit., p. 151.
(58) علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص 82: 83.
(59) عزة صيام، المشكلات الاجتماعية والنقد الاجتماعي، مكتبة مشالي، المنصورة، 1997 ، ص 103.
(60) علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص 119: 120.
(61) سعد المغربي، مرجع سابق، ص ص 139: 140.
(62) David Hunter, The Slums: challenge and response, the free press, London, 1964, p. 18.
(63) إسحق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 111.
(64) أسماء التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص ص 206: 207.
(65) علي بن سليمان الحناكي، مرجع سابق، ص ص 182: 183.
(66) سهير لطفي وآخرون، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي: الواقع والتطلعات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2000، ص 21.
(67) محمد رياض الخاني، جنوح الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، جمعية أم المؤمنين النسائية، عجمان، 2002، ص 32.
(68) ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، الطبعة الرابعة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2003، ص 346.
(69) المرجع السابق، ص 358.
(70) علي بن سليمان الحناكي، مرجع سابق، ص 183.
(71) منال محمد عباس، الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص ص 64: 65.
(72) السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 236.
(73) فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة: محمد ياسر الخواجه، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 169.
(74) سماح خالد زهران، الطفل الجاني المجني عليه، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 75.
(75) سعيد المصري ، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، في: قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة، العدد 19، السنة الثانية، يوليو 2006، ص 17.
(76) آمال فهمي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 55.
(77) رشاد أحمد عبد اللطيف، انحراف الصغار: مسئولية من، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص 71.

دليل مقابلة

الاسم:
السن:
الموطن الأصلي:
محل الإقامة قبل الإيداع:
الحالة التعليمية:
سبب الاستمرار في التعليم أو سبب ترك التعليم:
عدد الأخوة:
هل تعيش مع الأبوين أو أحدهما:
مهنة الأب:
المهنة قبل دخول المؤسسة:
الدخل:
سبب الإيداع في المؤسسة (نوع الجريمة الأولى):
أسباب ارتكاب الجريمة:
مدى وجود أصدقاء ساعدوك في ارتكاب الجريمة أو شجعوك:
مدى الرضا عن صداقاتك مع الآخرين:
أسباب العودة للجريمة مرة أخرى (الأصدقاء – الوصم – الانحراف في الأسرة).
أنماط العود للجريمة، ومدى ارتكاب نفس الجريمة السابقة أم جريمة جديدة؟
ما تأثير دخولك المؤسسة على علاقاتك بأسرتك؟
مدى الرضا عن نفسك بعد تعدد جرائمك؟
ما هو تخطيطك للمستقبل؟